

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥

بربط موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القليوبية

للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القليوبية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ١١٤٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون ومائة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٤٧٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة واثنان وسبعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :
أجور بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٤٤٢٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٤٧٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة واثنان وسبعون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٦٦٨.٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره ستمائة وثمانية وستون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه

تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٦٨.٠٠٠ جنيه

(المادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٦٦٨.٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره ستمائة وثمانية وستون ألف جنيه) موزعة كالاتى .

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٦٨.٠٠٠ جنيه .

قروض وسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك
لاستثمار القومى .

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشير العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون
جزءا لا يتجزأ منه وتسرى على هذه المؤسسة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها

(المادة السابعة)

تلتزم المؤسسة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات
الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى

(المادة الثامنة)

لا يجوز للمؤسسة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٥
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٤١٥ هـ

(الموافق ٢٣ أبريل سنة ١٩٩٥ م) .

حسنى مبارك